

وتف الحسبان ينصب
القاضي وكلاهما التائب
يسمع الخصومة عليه
لهذا المحصل

من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان الخصم محرم
لا يجوز اقامته البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة
والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادة المعتاد قبل
انذاره كما في الولوية شهدا على انه مات وهي امراته
واخراجه انه طلقا فالاولى اولى **فتاوى** ولا تقبل بعد
موته فبمن كل انه اعتقد وهو عليه فالمرات بينهما
كل لو برهننا على سب ولد كان بينهما واي بيده سبقت
ورفض لها لتقبل الاخرى **سبيل الشهود** بالبيع عن
التمس فمما لو الاصل لم تقبل وبالتمسح عن المهر فلو
لاعلم تقبل كما في الصبرية **الاصح** انه لا يقبل جواز
تخل الشهادة المتقدمة واجبوا انهم لا يتحملها من
وراجد اركذا في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق
او عتاق وقال لا نذري كان في صحة او مرض ولو على
المريض **وقال** الواوثة كان يهذي يصيد حتى
يسمعه وا انه صحح العقل **وفي الحرة** قال الهودج
الكبرى لكن لا نذري الكبرى تكلف اقامة البينة
ان الكبرى هذه شهدا انها زوجت نفسها ولا تعلم هل
هي في الحاد امراته او لا وشهدا انه باع منه هذا
العين ولا نذري **ادخل** في ملكه في الحال الا يقضي
بالتمسح والملك في الحال بالاستصحاب والسامد
في العقد شاهدا في الحال انتهى **وفي البرازية** معزيا

التهى وقد ائتمت اخذ من الاولي بان الشهود اذا
شهدوا ان النفس لا حقيقة له وانما فعل مواطبه
وحيله تقبل **لا يجوز اطلاق الخبر** الا برضى خصمه
الا اذا ثبت اعساره او احضرت الدين للقاضي في بينة
خصمه **تصرف القاضي في سب على المصلحة** فما خرج
عنها باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في الفواعل
ومما يدل عليه انه لو عزل بن الواقع من النظر المسرور
له وفي غيره بلا خياية لم يصح كما في فصول العاردي
من الوقت وجامع الفصولين من الفضا ولو عيّن
للتاظر معلوما وعزل نظر الثاني ان كان ما عينه
له بعد رجوع المتصل او دون اجراء الثاني عليه والاصل
له اجراء المتصل وحط الزيادة كما في القسمة وغيرها **والاصح**
حرمة احداث تقويم فرائض المسجد بغير شرط الوقت
كما في الدعوى وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة العامة
ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشرح لم
يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فروع من فتاوى
الولوة الجيدة ولا يعارض ما في القنية **طالب العلم**
اهل الحلة ان يعرض من قال للمشهد للامانة في
قامر القاضي بدو اقوسه ثم راجع الامام فليسا
لا يصح القية التي لا بد لا يفتي في الاوفاذ
القاضي لان للقاضي ولاية الاقراض **وفي الكافي** من

الاقوات

Copyrighted material from the University of Cambridge